

محضر موجز للجلسة السادسة

(المكسيك)

السيدة إسبينوسا

الرئيس:

المحتويات

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تابع)*

* قررت اللجنة أن تنظر في هذه البنود معا.

././

Distr.GENERAL
A/C.3/51/SR.6
16 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) A/51/3 (الجزءان الأول والثاني)،
A/51/208-S/1996/543، A/51/327، A/51/357، A/51/450، A/C.3/51/L.2 و L.3

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) A/51/3 (الجزءان الأول والثاني)، A/51/68،
93، 87، A/51/129-E/1996/53، A/51/208-S/1996/543، A/51/295، 375، 436، 437، 469

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تابع)
(A/C.3/51/7)

١ - السيد أكبر (أنتيغوا وبربودا): قال، متحدثاً بالنيابة عن ١٣ دولة عضوا في الاتحاد الكاريبي التي هي أعضاء في الأمم المتحدة، إن دول الاتحاد الكاريبي تتبع سياسات وطنية شاملة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تنشُد ضمان تحقيق أعلى مستويات السلوك من جانب الذين يعملون في المكاتب العامة. كما تشمل هذه السياسات النشاط على الصعيد الشعبي، وتسلّم بالأعمال التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية على صعيد المجتمعات المحلية في مجال منع الجريمة. وتؤيد دول الاتحاد الكاريبي وضع مدونة سلوك دولية للموظفين العاملين كما تؤيد إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالجريمة والأمن العام، الذين أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة باعتمادها. كما تؤيد هذه الدول القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (القاهرة، ١٩٩٥)، الذي أوصى بوضع برنامج عمل يتعلق بتطبيق صكوك حقوق الإنسان في مجال إقامة العدالة.

٢ - وأضاف قائلاً، إن دول الاتحاد الكاريبي تولي أهمية متزايدة لتصاعد النشاط الإجرامي خارج حدود الدول. وتتطلب طبيعة هذا النشاط والتي تصطبغ على نحو متزايد بالصبغة عبر الوطنية القيام بهجوم دولي مضاد وجريء. وسوف تتابع دول الاتحاد الكاريبي عن كثب مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ولقد كانت دفاعات هذه الدول غير كافية ضد المصادر الكثيرة المتوفرة للمتاجرين بالمخدرات بصورة غير مشروعة وضد ما يواكبها من حركة مرور الأسلحة الصغيرة والذخيرة. وينبغي أن تعزز الدول، التي تصنع الأسلحة وتبيعها، تدابيرها للمراقبة وأن تقدم مساعدة تقنية للبلدان الضعيفة لكي يتسنى لها أن تحارب هذا المرور غير المشروع. إن المناقشة الجارية والمقترحات الناجمة عنها بشأن تنظيم الأسلحة النارية مضيئة بصفة خاصة.

٣ - واستطرد قائلاً إن قضية قضاء الأحداث لها أهمية فائقة. ومع تزايد القلق بشأن زيادة بطالة الشباب والاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة، تلتزم دول الاتحاد الكاريبي بالتصدي لنكبة الشباب بوصفهم ضحايا الجريمة ومرتكبيها. ولقد اتخذت عدة تدابير ابتكارية وقائية في منطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بجرائم الأحداث، بما في ذلك إنشاء نوادي منع جرائم الأحداث للمساعدة في إعادة توجيهه

السلوك الاجتماعي المناوئ. كما أن دول الاتحاد الكاريبي تزيد حاليا من ضغوطها الداخلية ضد الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وتشمل تلك الضغوط تعيين موظفين خاصين لقيادة الإجراء الوطني ضد الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، والجزاءات والعقوبات، واتفاقيات تسليم المجرمين الفارين، واستراتيجيات الاستيلاء على الأصول ومصادرتها، وتدابير الحد من الطلب. ولقد أصدر اجتماع إقليمي معني بالتعاون لمكافحة المخدرات في منطقة البحر الكاريبي، عُقد في بربادوس في أيار/مايو ١٩٩٦، خطة عمل تطالب، بجملة أمور منها، إنشاء أو تعزيز هيئات وطنية للمخدرات، واستعراض القوانين المحلية لمكافحة المخدرات لضمان الاتساق، واتباع استراتيجية متكاملة للتصدي للطلب والحد من العرض، وتحسين التعاون البحري.

٤ - وأردف قائلا وفيما يتعلق بدور القانون الجنائي في حماية البيئة، أعربت حكومات الاتحاد الكاريبي عن قلقها البالغ إزاء القيام خفية بشحن شحنة من المواد الخطرة عبر منطقة البحر الكاريبي. وتعتزم دول الاتحاد الكاريبي اتخاذ إجراء وقائي قبل وقوع كارثة في المنطقة.

٥ - ثم أعرب عن امتنان دول الاتحاد الكاريبي لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى منع الجريمة والعدالة الجنائية. بيد أن الحاجة تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي لدعم الهياكل الوطنية؛ كما ينبغي وضع ترتيبات إضافية بغية النهوض بالتعاون وتحقيق أقصى قدر ممكن من الفعالية. ثم أعرب عن القلق إزاء افتقار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى الموارد، وتجميد بعض الوظائف التي أنشئت حديثا بسبب اتخاذ تدابير لتوفير التكاليف وتأجيل عدد من الأنشطة المزمعة.

٦ - ومضى قائلا وبالنسبة للاقتصادات الصغيرة الضعيفة وعلى سبيل المثال اقتصادات الاتحاد الكاريبي، ترتب على فقدان الدخل والافتقار إلى الإنتاجية والتدهور الاجتماعي بسبب النشاط الاجرامي أثر مضاعف يتطلب التزاما مجددا من جميع أعضاء المجتمع. وقال في ختام كلمته إن حكومات الاتحاد الكاريبي تلتزم بإقرار حكم القانون في مجتمعاتها بغية ضمان الأمن للجميع في بلدانها من المواطنين والزوار على حد سواء.

٧ - السيد كاماتشو أوميست (بوليفيا): قال تماما كما فشلت حتى الآن إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي في حل مشكلة الفقر، فشلت حتى الآن البرامج الدولية لمكافحة المخدرات. والفقر عامل رئيسي في الدور الذي تقوم به بوليفيا بوصفها منتجا للمواد الخام المستخدمة في صناعة المخدرات. ويشير تدهور التعاون الدولي بشأن مكافحة المخدرات قلقتا بالغا.

٨ - وأضاف قائلا إن بوليفيا تنفذ سياسة متكاملة ضد المخدرات، بما في ذلك منعها وتحريم الفائض من محاصيل الكوكا أو القضاء عليه، وتطوير محاصيل بديلة. وفي عام ١٩٩٥، تم القضاء على زهاء ٥٥٠٠ هكتارا من الكوكا؛ ويرمي هدف الحكومة في عام ١٩٩٦ إلى القضاء على ٦٠٠٠ هكتارا. وعبر السنتين الماضيتين، حالت هذه التدابير دون إنتاج زهاء ٣٠٠٠٠ طن من أوراق الكوكا، أو ٨٠ طن من

الكوكائين. وتكلف تنفيذ هذه السياسة زهاء ٢٧ مليون دولار، تم الحصول على معظمها من موارد البلد الخاصة، وتم الحصول على الباقي من دول صديقة. وتنفق بوليفيا أكثر من أي بلد آخر، كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي، على حربها ضد المخدرات غير المشروعة. ونتيجة لسياسة التنمية البديلة، يوجد حاليا ٩٢ ألف هكتارا من المحاصيل البديلة في منطقة زراعة الكوكا في بوليفيا، وذلك مقارنة بـ ٤٠ ٠٠٠ هكتارا في عام ١٩٨٦. وفيما يتصل بالتحريم، نجحت الحكومة خلال السنة الحالية في هدم عدة مصانع لانتاج المخدرات بصورة غير مشروعة ومصادرة عدة أطنان من المخدرات وكميات كبيرة من السلائف الكيميائية.

٩ - ومضى قائلا إن بوليفيا لديها الإرادة السياسية لإحراز تقدم كبير في مكافحة الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة. ولكن زيادة التعاون الدولي ضرورية. ولا بد أن تبذل بلدان المستهلكين جهودا متزايدة لتحديد أهداف يمكن التحقق منها للحد من استهلاك المخدرات، وإلا فسوف تذهب جهود الحكومات هباء وستواصل البلدان الأفقر تحمل العبء بمفردها. وينبغي أن تقوم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بتقييم جهود الحد من العرض والطلب تقييما موضوعيا. وتعد التقييمات من جانب واحد غير عادلة، ولقد أخفقت في مراعاة مبدأ المشاركة في المسؤولية، وخرقت مبادئ القانون الدولي. وبغية مكافحة غسل الأموال، وهي منتج فرعي للاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة، ينبغي أن تستعرض الدول تشريعاتها المحلية وأن ترصد المعاملات المالية.

١٠ - واستطرد قائلا إن الأمم المتحدة هي أفضل وسيلة للحيلولة دون أن يصبح الكفاح ضد المخدرات حربا بلا نهاية. ثم رحب بتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية في عام ١٩٩٨ لإعداد استراتيجية جديدة. وقال في ختام كلمته، لا بد أن تركز الحملة ضد المخدرات على بذل المجتمع الدولي لجهود متوازنة وإصرار المجتمع المدني على المشاركة واحترام سيادة الدول وكرامتها.

١١ - السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا): قال، متحدثا بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى (كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس)، إن هذه الدول تشعر بقلق بالغ لأن منظمات الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة لا تزال، بالرغم من التغييرات الايجابية الجارية الآن على الصعيد الدولي، مستمرة في استغلال تحرير التجارة للقيام بأنشطتها غير المشروعة وتعزيز موقفها في قطاعات الاقتصاد المشروعة. ومنحت الأنشطة التي تضطلع بها هذه المنظمات وغسلها المال الحرام الذي تكتسبه قوة اقتصادية كافية لتقويض المؤسسات الديمقراطية وتشويه الاقتصاد. وتعاني بلدان أمريكا الوسطى من النتائج المترتبة على موقعها الجغرافي، الذي جعلها منطقة عبور لتهرب المخدرات، وهي كارثة لا تحترم أحدا كما أنها تؤثر على جميع المجتمعات.

١٢ - وأضاف قائلا إن مؤتمر القمة الذي عقده الدول الأيبيرية - الأمريكية، مؤخرا في ميامي، توصل إلى اتفاق لوضع صك دولي جديد ضد غسل الأموال، ولقد اعتمدت مجموعة من الإجراءات المشتركة لمكافحة

الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة. وفي اجتماع وزاري عقد مؤخرا في مدينة غواتيمالا، قررت دول أمريكا الوسطى اعتماد أحكام قانونية موحدة ضد غسل الأموال.

١٣ - وأردف قائلا إن حجم المشكلة يتطلب التأكيد من جديد على وجود إرادة سياسية واصرار وطني، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي. ولقد شجعت دول أمريكا الوسطى على وضع اتفاق إقليمي للقضاء على الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة وتعهدت بسن قوانين وتنفيذ تدابير صارمة لمنع برزخ أمريكا الوسطى من أن يصبح قاعدة للاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة هدفها الرئيسي هو سوق الولايات المتحدة. وتم التوقيع على معاهدة أمن، وكانت الحرب ضد الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة أحد جوانبها الرئيسية. وسوف تطور استراتيجيات تعاونية إقليمية، تتضمن عمليات دورية لتبادل المعلومات واتخاذ تدابير لتحسين مراقبة التجارة الإقليمية في السلائف الكيميائية.

١٤ - وأردف قائلا يتعرض شباب أمريكا الوسطى لخطر بالغ بسبب استخدام المنطقة لعبور المخدرات بصورة غير مشروعة. ولن يصبح بالمستطاع احراز تقدم إلا بالتعاون مع بلدان المستهلكين. ويتطلب ذلك زيادة مشاركة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عملية الرصد وفي التعاون التقني. وينبغي أن ينسق هذا البرنامج أعمال شتى هيئات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما من أجل حماية الشباب، الذين أصبحوا الهدف الرئيسي لمافيا المخدرات.

١٥ - ومضى قائلا إن مما يدعو إلى التشجيع أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء على نطاق واسع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة معنية بالمراقبة الدولية للمخدرات. ولا بد من تدعيم الجهود المبذولة من أجل القضاء على كارثة الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة ولا يمكن قبول الأضرار التي يسببها استهلاك المخدرات ونتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وقال في ختام كلمته إن الحالة آخذة في السوء على نحو مطرد ولا بد أن يجدد المجتمع الدولي التزامه بالحرب ضد ذلك العدو المشترك.

١٦ - السيد غال (إسرائيل): قال إن جميع الدول تشترك في الشعور بقلق بالغ إزاء انتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، التي تسبب أضرارا بالغة في كثير من المجتمعات. وهناك، فيما يبدو، تجانسا متزايدا في الأنشطة الجنائية. وتؤثر جميعها كالعنف، بما في ذلك الإرهاب، فضلا عن الجريمة البيئية، وغسل الأموال وجرائم الحاسوب، في المجتمع الدولي ككل. ومن الأمور الحيوية أن تتعاون الدول وأن تتقاسم معلوماتها وخبراتها. وتصاب المجتمعات الديمقراطية بالأضرار بصورة مستمرة بسبب أنواع الجرائم الجديدة مثل الفساد، وجرائم الموظفين، والاتجار بصورة غير مشروعة في الأنواع المهددة بالانقراض وتهريب المواد المشعة.

١٧ - وأضاف قائلا، إن الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة وإساءة استعمال المخدرات شكلا قضية خطيرة في إسرائيل في أثناء السنوات الـ ١٥ الماضية فقط. وتدرك حكومته أن من الضروري توفير

الأدوات والموارد لوكالات إنفاذ القوانين من أجل منع الجريمة. وبالرغم من أن إسرائيل بلد صغير، إلا أن لديه خبرة كبيرة في مجال إنفاذ القانون، وهو على استعداد لتقاسم هذه الخبرة ولا بد أن يعمل المجتمع الدولي بطريقة تتسم بقدر أكبر من الاستباقية، وأن ينشئ أنظمة لتبادل المعلومات على جناح السرعة وفعاليتها، وأن ينشئ أنظمة للإنذار المبكر على الصعيد المحلية والإقليمية والأقليمية. وينبغي إنشاء منتديات دائمة على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل التخطيط الاستراتيجي في مجال منع الجريمة. وبالفعل بدأت دول البحر الأبيض المتوسط في التفاعل فيما بينها بتلك الطريقة.

١٨ - ومضى قائلاً إن إسرائيل تمكنت، بفضل تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط، من إقامة علاقات دبلوماسية مع بلدان كثيرة، قدم عدد منها التعاون في مجال منع الجريمة. كما قدمت إسرائيل المساعدة إلى بعض الديمقراطيات الناشئة، وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبعض البلدان النامية. وتركز إسرائيل إلى حد كبير على حماية الشباب وإعادة تأهيل السجناء وخريجي السجون. ويركز تشريع جديد على حماية الأطفال والمسنين والأزواج المضروبين والمرضى عقلياً. وهناك أيضاً اتجاه ثابت نحو عدم تجريم أعمال معينة بوسائل فرض عقوبة جديدة غير جنائية وهي غرامة مدنية. وتحمي التشريعات وقرارات المحاكم الحقوق الإنسانية الأساسية في إسرائيل. ولقد صيغ بعض هذه الحقوق مؤخراً في قانون أساسي جديد بعنوان "الكرامة الإنسانية والحرية". ويجري حالياً إعداد تشريع جديد عن المساعدة المتبادلة بين البلدان في مجال الحرب ضد أنشطة جنائية معقدة وعلى سبيل المثال غسل الأموال وجرائم الحاسوب.

١٩ - واستطرد قائلاً إن الجمهور عنصر حيوي في الجهد العام لمكافحة الجريمة. وبدون مشاركة المجتمعات المحلية على الصعيد الشعبي في جميع مجالات منع الجريمة، ابتداءً من عملية التشريع وحتى عملية إنفاذ القوانين، سيكون مآل محاولات الحكومة الفشل. وتأمل إسرائيل أيضاً في أن تتقاسم دول أعضاء أخرى خبراتها فيما يتصل بمسألة حراسة المجتمعات المحلية واستخدام نهج لمنع الجريمة تشارك فيها وكالات متعددة.

٢٠ - وأردف قائلاً إنه ينبغي أن تكف الدول عن خلافاتها وأن تشترك معا لتحقيق أهدافها المشتركة وعن طريق تقاسم المعلومات والخبرات. وقال في ختام كلمته لن يصبح بالمستطاع تحقيق تعاون فعال ومثمر إلا ببذل جهود متسقة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٢١ - السيدة كاجا (كوت ديفوار): قالت إنه بالرغم من توفر الإرادة السياسية لمكافحة الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة، تفتقر معظم البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، على نحو يرثى له، إلى السبل التي تمكنها من القيام بذلك. ولقد صادق بلدها على المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات واعتمد قوانين واتخذ تدابير لتنفيذها. وبالرغم من ذلك، فإن الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة لا يزال آخذاً في الزيادة بسبب الافتقار إلى الهياكل والموظفين المؤهلين لمكافحته. ومن الضروري زيادة التعاون الدولي الذي يركز على قمع ومنع الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة.

٢٢ - وأضافت قائلة إن كوت ديفوار، تبذل، بالاشتراك مع دول أخرى في منطقتها دون الإقليمية، جهداً مكثفاً ضد المخدرات تحت رعاية المكتب الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ولقد أنشئت لجنة دون إقليمية لمساعدة الدول في إقامة هياكل وطنية فعالة لمكافحة المخدرات. وبفضل المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تعهدت الدول المعنية بتعزيز التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والدولي واتخذت تدابير قوية لمكافحة الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة وبالرغم من ذلك، وبسبب الافتقار إلى المعدات الملائمة والتدريب الملائم وبسبب الطبيعة (المسامية) لحدودها، تعد دول غرب أفريقيا منطقة مفضلة للاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة ولقد طلب من البرنامج أن يساعد تلك الدول في مجالات مثل توريد المعدات وتقديم التدريب واكتشاف المخدرات.

٢٣ - واستطردت قائلة إن وفدها يؤيد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ معنية بالمراقبة الدولية للمخدرات، والتي سيكون من شأنها أن تجعل بالمستطاع التأكيد من جديد على الدور القيادي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وتقدم الموارد الضرورية للبرنامج لكي ينفذ ولايته. وينبغي أن تنظر اللجنة في سبل ضمان توفير الموارد التي يحتاج إليها البرنامج. ويؤيد وفدها الاقتراح الرامي إلى زيادة عدد المانحين للبرنامج كما أعربت عن شعور وفدها بأن بمستطاع الآخرين أن يساهموا على أساس تطوعي. ويتطلب الأمر تضامناً حقيقياً بغية وضع نهاية لكارتيلات المخدرات وغيرها من المنظمات الإجرامية عبر الحدود الوطنية. كما أن فرض حظر على غسل الأموال يعد طريقة أخرى لمكافحة الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة. وقالت في ختام كلمتها، وأنه ينبغي فضلاً عن ذلك، استخدام الأموال المصادرة لدعم التدابير الرامية إلى وضع نهاية للاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة وإساءة استعمال العقاقير المخدرة. وينبغي تطبيق ذلك النهج على الصعيد الدولي بغية تدعيم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والنهوض بفعاليتها.

٢٤ - السيد دي سيلفا (سري لانكا): قال إن وفده يرحب بقرار الجمعية العامة ١٤٥/٥٠، عن مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. والقرار ١٤٦/٥٠، عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته على التعاون التقني ولقد لاحظت حكومته المنفعة المرجوة بفضل توصيات المؤتمر التاسع لا سيما فيما يتصل بوضع تشريعات وطنية وتوجيهات سياسية وأعرب عن اعتقاد وفده بأن التعاون الدولي والمساعدة التقنية الملموسة أمران يتسمان بالحيوية في مجال منع الجريمة ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ولا بد أن يراعي ذلك التعاون الأشكال الجديدة للجريمة عبر الحدود الوطنية، وعلى سبيل المثال الرابطة بين الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة والاتجار بالأسلحة، وغسل الأموال، والاتجار بالأشخاص. وثمة حاجة واضحة إلى تكثيف التعاون بين هيئات الأمم المتحدة في ميدان مكافحة المخدرات ومنع الجريمة والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة.

٢٥ - وأردف قائلا إن سري لانكا أنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات لصياغة تشريع لمكافحة غسل الأموال وتفضل التعاون الملموس فيما بين الدول الأعضاء لصياغة تشريع كهذا وتنفيذه. ولقد بلغت العمليات المنظمة لتهريب المهاجرين غير الشرعيين أحجاما تنذر بالخطر ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتهريب المخدرات والأسلحة وجمع الأموال بطرق غير مشروعة من أجل أنشطة الإرهابيين. وينبغي إعداد دراسة جادة لتحديد مدى كفاية الصكوك القانونية الدولية في هذا الميدان أو تحديد ما إذا كان الوقت قد حان للنظر في وضع صك أكثر شمولاً. وتشكل الروابط المتزايدة بين الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وجرائم الإرهابيين تحدياً مضاعفاً للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر بعناية في الاقتراح الذي قدمته بولندا بشأن وضع مشروع لاتفاقية ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية (A/C.3/51/7)، مع مراعاة المبادرات الجارية حالياً في اللجنة السادسة بشأن اتخاذ تدابير للقضاء على الإرهاب الدولي.

٢٦ - ومضى قائلاً إن سري لانكا تؤيد تأييداً تاماً قرار الجمعية العامة ١٤٨/٥٠، بشأن العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع، وهو قرار يتصف بالتوازن والشمول. وينبغي أن تشترك الوكالات الدولية ذات الصلة بمكافحة المخدرات في إقامة تعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. وقال في ختام كلمته إن بلده طرف في الاتفاقات المتعددة الأطراف الرئيسية المعنية بالمخدرات كما أن مجلس سري لانكا الوطني لمكافحة المخدرات يتخذ إجراءات ملائمة لتنفيذ التزامات سري لانكا وذلك من خلال صياغة تشريع وطني.

٢٧ - السيد أردا (تركيا): قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ويشترك بنشاط في مداولاتها. وتهتم تركيا بأعمال اللجنة المتصلة بالروابط بين الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والأنشطة الإرهابية الجنائية، وأعرب عن أسفه للمحاولات الرامية إلى وقف مداولات الفريق العامل التابع للجنة بشأن تلك المسألة.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن مشاركة الأمم المتحدة ضرورية بغية اتخاذ إجراء متضافر ضد الإرهاب. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن منظمة ذات مظهر بريء تنشأ في إحدى البلدان يمكن أن تعمل بسهولة بوصفها منظمة واجهة أمامية لمجموعات إجرامية في بلدان أخرى. وينبغي أن تتذكر البلدان التزاماتها بموجب القانون الدولي وأن لا تسمح لمنظمات كهذه بالعمل في أراضيها. وقال إن تركيا تؤيد أيضاً الجهود المبذولة للنهوض بالقانون الجنائي فيما يتعلق بحماية البيئة.

٢٩ - وأردف قائلاً إن بلده يتابع عن كثب الخطوات المتخذة للقضاء على العنف ضد النساء والأطفال واستغلالهم جنسياً، ويؤيد فكرة صياغة اتفاقية تتعلق بالاتجار غير المشروع بالأطفال. كما يؤيد وفده وضع مشروع إعلان للأمم المتحدة يتعلق بالجريمة والأمن العام فضلاً عن صياغة مشروع لمدونة سلوك دولية للموظفين العاميين، الذين أوصيت الجمعية العامة باعتمادهما على حد سواء. ثم أعرب عن أمل تركيا في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين كما أن تركيا على استعداد للمساهمة في هذا الصدد ولقد أثرت تدابير تقاسم التكلفة في أعمال شعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ثم أعرب عن

الأمل في إيجاد طريقة لتمكين الشعبة من تلبية احتياجات الدول الأعضاء. وأثنى على اقتراح بولندا بصياغة مشروع لاتفاقية دولية تتعلق بالجريمة المنظمة وقال إن بمستطاع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تصيغ الصك اللازم في فترة زمنية معقولة.

٣٠ - ومضى قائلًا إن بلده يولي أهمية كبيرة بأنشطة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات. وتستخدم تركيا أفضل نظام آمن لزراعة قش الخشخاش، من شأنه أن يحول دون الاتجاه نحو قنوات غير مشروعة. ويقدم بلده، بما لديه من موارد نادرة، مساعدات تقنية وقانونية لمكافحة الزراعة غير المشروعة ويبدل قساري جهده للحيلولة دون استخدام أراضي كطريق لعبور الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة. وتقع مسؤولية مواجهة التحديات في هذا الميدان ليس فقط على الحكومات بل أيضا على المجتمع المدني. وتركيا طرف في جميع المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات وتساهم في جهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لكي يقوم بتنفيذ ولايته. وأعرب في ختام كلمته، عن أمل بلده في المشاركة في أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والمتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات وصرح بأن بلده يسعى للانتخاب في لجنة المخدرات في الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣١ - السيد ديك (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)) قال إن إساءة استعمال العقاقير المخدرة هي نمط من مجموعة أنماط السلوك المحفوفة بمخاطر كبيرة تلحق الضرر بخاصة بصحة الشباب ونماهم في فئة العمر من ١٠ إلى ٢٤ سنة. وبالرغم من تزايد استغلال المراهقين، إلا أنهم يواصلون الاعتماد على البالغين فيما يتصل بتلبية احتياجاتهم المتعلقة بالصحة والنماء. ولقد تحددت تلك الاحتياجات بوصفها حقوقا في إطار اتفاقية حقوق الطفل. ومن عدة طرق، جاءت أوبئة المخدرات المتفشية، فيروس نقص المناعة المكتسب/نقص المناعة البشرية المكتسبة (الايدز/السيدا) والعنف نتيجة للفشل في حماية حقوق الأطفال في عقدهم الثاني من العمر. وطورت اليونيسيف في السنوات الأخيرة، نهجها البرنامجية تجاه صحة الشباب ونماهم، وركزت على تصعيد الجهود البرنامجية الوطنية في زهاء ٢٠ بلدا في أنحاء العالم. وكانت عناصر البرنامج الرئيسية التخطيط الوطني وتطوير للسياسة، والتدخلات التي تستند إلى المدارس، والخدمات الصحية الملائمة للشباب، وتعزيز الصحة وجهود التوعية من خلال المنظمات غير الحكومية وغير ذلك من منظمات المجتمعات المحلية، والتضامن الأكثر فعالية مع وسائل الإعلام والترفيه.

٣٢ - وأضاف قائلًا إن تطوير التعاون والشراكة موضوعان من المواضيع الأساسية لأنشطة اليونيسيف المتعلقة بالشباب. ولقد طورت اليونيسيف، بالعمل عن كثب مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، خطة مشتركة للعمل وإطار عمل مشترك من أجل البرمجة. وتسعى اليونيسيف، في جميع هذه الأنشطة، إلى ضمان التركيز على إساءة استعمال المخدرات، إضافة إلى أنماط السلوك الأخرى المحفوفة بأخطار كثيرة من شأنها أن تضر بصحة الشباب. وسوف تواصل اليونيسيف، فيما يتصل بتقديم دعم محدد للبرمجة ذات الصلة بالمخدرات، تطوير القدرات على الصعيد الوطني والاقليمي لحماية حقوق جميع الأطفال، لا سيما المحرومين، والتركيز بصورة رئيسية على الحد من الطلب.

٣٣ - واستطرد قائلاً إن اليونيسيف عززت تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عدد من المجالات وساهمت أيضاً في تطوير خطة عمل على نطاق المنظومة بأسرها تتعلق بمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وسوف تواصل العمل مع شركاء آخرين لتنفيذ هذه الأنشطة. وسوف تواصل اليونيسيف وضع مشكلة المخدرات في السياق الأشمل الذي يربط إساءة استعمال العقاقير المخدرة بمشاكل أخرى مترابطة فيما بينها والتي من شأنها أن تضر بصحة الشباب ونمائهم، وسوف تواصل إيلاء المزيد من الاهتمام بإساءة استعمال العقاقير المخدرة في الجهود البرنامجية التي تركز على حماية حقوق الأطفال. وسوف تواصل اليونيسيف أيضاً تعزيز مشاركتها مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى التي تتصدى لإساءة استعمال العقاقير المخدرة. وقال في ختام كلمته إن اليونيسيف سوف تسعى إلى ضمان أن يكون الشباب محط اهتمام تطوير البرامج وتنفيذها.

٣٤ - السيد غياكومللي (مدير عام مكتب الأمم المتحدة في فيينا): قال إن إساءة استعمال المخدرات مشكلة عالمية، تتطلب استجابة جماعية عالمية. ولا بد أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بالعمل على توحيد وتنسيق ولايات جميع الوكالات القائمة من ذي قبل، وأن يعمل بوصفه وكالة خاصة ومركزاً للخبراء ذوي المهارات. ولا بد أن تساهم الدول الأعضاء في إيجاد قاعدة مصادر بشرية ومالية مستقرة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لكي يتسنى له أن يعمل على نحو يتسم بالمزيد من الفعالية.

٣٥ - وقال، بصدد الإجابة على سؤال من السيد بوردا (كولومبيا): يتعلق بالمنهجية التي يتعين اتباعها بغية تقييم تطبيق صكوك مكافحة المخدرات، إن تطبيق الصكوك مسألة سياسية إلى حد كبير. وتستحوذ على المجتمع المدني، فيما يبدو، نزعة انهازامية متزايدة، لا بسبب الافتقار إلى الصكوك، ولكن بسبب عدم تطبيق هذه الصكوك على النحو الصحيح. ولا بد من العناية بمراعاة سيادة كل دولة عضو ومن الأهمية إجراء حوار بناء والتوصل إلى تفاهم متبادل بصدد تحديد ما يتعين أن تقوم به كل دولة لتنفيذ الإجراء الذي يتقرر. ومن المفيد إنشاء آلية لقياس مدى الامتثال للالتزامات. وقال، بصدد الإجابة على سؤال آخر من ممثل كولومبيا، يتعلق بتخصيص حصص الأموال من قاعدة التمويل العامة الجديدة، إن الحاجة تدعو إلى توفير الأموال لملء الثغرات بين المشاريع المخصصة التي يمولها مانح معين بصفة خاصة.

٣٦ - وقال، بصدد الإجابة على سؤال من السيدة مسدو (الجزائر): يتعلق بالمراقبة الحكومية الدولية للمخدرات، إن المسألة، مرة أخرى، سياسية إلى حد كبير، وتعتمد على إرادة الدول الأعضاء. ولا بد من التوصل إلى طريقة ملائمة يقبلها جميع الدول الأعضاء بغية تقييم صحة الصكوك الحالية والحاجة إلى التغيير. ولا بد أن تظل الأمانة العامة مستعدة لتقديم مساعدة في هذا الصدد.

٣٧ - وقال، فيما يتعلق بالقلق الذي أعرب عنه السيد غودرهام (المملكة المتحدة): فيما يتصل بالموقف في أفغانستان، لقد تمت المحافظة على استمرار الحوار مع الأفغانيين. وثبت بفضل رصد زراعة نبات الخشخاش وجود زيادة كبيرة في إنتاج الأفيون وغيره من المخدرات المصفاة. ومن الأهمية مراعاة المدخل

الاقتصادي الحيوي للمخدرات في كل مجال من مجالات الحياة في ذلك البلد. وتسيطر حركة الطالبان حاليا على مساحة كبيرة من منطقة انتاج المخدرات بحيث أصبح من الضروري إقامة اتصال معهم، وكذلك فمن الأهمية البالغة المحافظة على الحوار مع أي طرف قد يمسك بزمام الحكم في البلد في نهاية الأمر. ولقد أجريت مناقشات مع وزارة الشؤون الخارجية فيما يتعلق بإمكانية التعاون في المستقبل، وصرح بأنه سوف يقوم بنفسه بزيارة إلى ذلك البلد في أقرب وقت ممكن.

٣٨ - وقال، بصدد الإجابة على سؤال من السيد غويلين (بيرو): إنه يوافق على أن المخدرات المركبة اصطناعيا تشكل تهديدا رئيسيا جديدا. وفي السنة الماضية، أعد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات دراسة عن مشكلة المخدرات المركبة اصطناعيا، اعتبرت ذات أولوية، وقدمت إلى لجنة المخدرات. وسوف يجري استعراض نتائج هذه الدراسة في المؤتمر التقني المقرر انعقاده في شنغهاي. وبما أن إنتاج المواد المركبة اصطناعيا يحدث يوميا، أصبح موضوع الشرعية مشوبا بالغموض. ولذلك ربما ترغب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات في النظر في مسألة إدخال تعديلات على اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. بيد أنه يرى، أن المشكلة الأساسية لا تكمن في تحديد المواد القانونية، ولكن في تفهم كيف تطور المجتمع البشري لانتاج ثقافة يزيد فيها عدد الأشخاص الذين يلجأون إلى استخدام المواد الكيميائية بغية تعديل سلوكهم.

٣٩ - وقال، بصدد الإجابة على سؤال من السيد أردا (تركيا): يتعلق بالأثر المحتمل لمراقبة الطلب على إضفاء الطابع الشرعي على ملكية كمية صغيرة من المخدرات ذات المفعول الخفيف إنه لا يستطيع، بوصفه الوديع لاتفاقيات مكافحة المخدرات، تأييد خطوة كهذه، وبالرغم من ذلك، فإنه على علم بالمناقشة الجارية حاليا في المجتمع. وفي نهاية الأمر، لا بد أن تتخذ الحكومات أي قرار بشأن هذه المسألة. ونظرا إلى تزايد عدد الشبان الذين يجربون المخدرات ذات المفعول الخفيف، هناك من يجادلون بأن إضفاء الشرعية على ملكيتها يعني ببساطة التسليم بحقيقة قائمة. وحثهم على إعادة النظر في رأيهم. ولقد أظهرت عدة دراسات أن من بين مستخدمي الهيروين والكوكايين، توجد نسبة كبيرة من الأشخاص الذين أصبحوا يعتمدون عليها بعد تجربة المخدرات ذات المفعول الخفيف. وفضلا عن ذلك، ونتيجة لأوجه التقدم التكنولوجي، أصبحت المخدرات ذات المفعول الخفيف الآن ذات مفعول أقوى بكثير ونتيجة لذلك فإنها أكثر خطورة من ذي قبل. وكلفت المجتمع الدولي جهدا كبيرا لوضع سياسة مشتركة بشأن مكافحة المخدرات. ومن شأن المبادرات المتخذة من جانب واحد التي تقوم بها فرادى المدن أو البلدان أن تضعف بالتأكيد تلك الوحدة. وطالب كل من يعنيه الأمر بالعمل معا، وأن يكفوا عن خلافاتهم حول السبل والاستراتيجيات، بغية تحقيق هدف مشترك للقضاء على بلاء المخدرات.

٤٠ - وقال، بصدد الإجابة على سؤال من السيد مايرهوفر - غروبوهرل (النمسا): إن المبادرة المشتركة بشأن غسل الأموال مشروع طموح استهل استجابة لمطالبات إعلان نابولي السياسي من أجل النهوض بالتنسيق بين الأنشطة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمم المتحدة. ويعمل كلاهما بالتعاون الوثيق مع فرقة عمل معنية بالعمل المالي

بغية تجنب الازدواجية. وسوف يغطي نطاق عريض جدا من المجالات، بما في ذلك التشريع، وبناء المؤسسات، وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، والتدريب على التكنولوجيات الجديدة واستخدامها لاقتفاء أثر الأصول غير الشرعية. وسوف يعقد، في غضون وقت قصير، أول اجتماع للجنة المشتركة المنشأة لتنفيذ مبادرة غسل الأموال.

٤١ - ووافق، بصدد الإجابة على سؤال من السيد رزفاني (جمهورية إيران الإسلامية): على أن الجهود المبذولة لمكافحة امدادات المخدرات من أفغانستان لن تسفر عن نتائج إلا إذا أيدت جميع الأطراف برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ووفقا لذلك، فقد تضمن جدول زيارته المقبلة إلى أفغانستان إجراء مقابلات مع جميع الأطراف الرئيسية في ذلك البلد. بيد أنه نظرا للتطورات الأخيرة في الحالة هناك، أصبح من الضروري تقليص هذه الخطط. وسوف يركز الآن على إجراء حوار مع القوات التي تسيطر على مناطق الانتاج الرئيسية. وسلم بأن التعاون مع أفغانستان أمر حيوي بسبب موقعها الاستراتيجي بوصفها جسرا بين وسط وجنوب شرق آسيا. وقال إن الجهود التي تبذلها بلدان مثل جمهورية إيران الإسلامية وباكستان لمنع تدفق المخدرات من أفغانستان أدت ببساطة إلى دفع حركة مرور المخدرات نحو الشمال، عن طريق الجمهوريات السوفياتية السابقة في وسط آسيا. وفي ختام كلمته حث أفغانستان على الانضمام إلى البلدان الأخرى في المنطقة للتوقيع على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات كما حثها على أن تصبح طرفا في الحرب ضد الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/١٥